كتاب دوري رقم (٥٦) لسنة ٢٠٢٢

بمناسبة صدور منشور عام وزارة المالية رقم (١١) لسنة ٢٠٢٢ بشأن إعداد الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية لموازنات الهيئات والوحدات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢١ /٢٠٢٢ متضمنًا في **البند ثانيًا / ١١** :

" عدم خصم أية التزامات تخص الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص على اعتمادات موازنة الجهة أو إضافة أية إيرادات تخص الجهة إلى إيرادات تلك الصناديق والحسابات الخاصة ومخالفة ذلك يعد مخالفة قانونية تستوجب المساءلة "

وكذا ما نصت عليه المادة **الخامسة عشرة** من التأشيرات العامة المرفقة بقانون ربط موازنة العام المالي (٢٠٢١ / ٢٠٢٢) من ضرورة الالتزام بمصادر التمويل المعتمدة للجهة (عجز خزانة / صناديق وحسابات خاصة / .....) **مع إجراء التسويات والتعديلات الختامية اللازمة إذا تطلب الأمر ذلك**.

الأمر الذي يستلزم تحميل كل مصدر من مصادر التمويل (عجز خزانة / صناديق وحسابات خاصة) بما يخصه من التكاليف دون التجاوز على حساب النوع الآخر .

وتوجه وزارة المالية نظر المسئولين الماليين بالجهات بضرورة الالتزام التام وبكل دقة بما ورد به، وعدم تحميل الموازنة العامة للدولة بأية أعباء إضافية تخص الصناديق والحسابات الخاصة ، مع إحالة المتسبب للمساءلة القانونية .

وعلى السادة المراقبين الماليين والمديرين الماليين بالمحافظات ومديري ووكلاء الحسابات عدم المخالفة مع عمل التسويات اللازمة وحتمًا قبل نهاية العام المالي ، ومتابعة تنفيذه بكل دقة .

محمود عمر

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

محاسب / أمل إبراهيم مصطفى أبوالعز

صدر في : ١١ / ٠٥ / ٢٠٢٢
(محمود عمر / حسابات ومديريات / حسابات حكومة)